مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

قراءة سوسيولوجية في ملامح التغير القيمي للأسرة الجزائرية

-قيمة الاختيار للزواج أنموذجا –

الأستاذة: فتيحة حفحوف طيابية، قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين –الهضاب 2-سطيف. الجزائر.

مجلة التراث، العدد 29 / ديسمبر 2018، المجلد الأول، الجزء الأول

لتوثيق هذا المقال:

فتيحة حفحوف طيابية، قراءة سوسيولوجية في ملامح التغير القيمي للأسرة الجزائرية - قيمة الاختيار للزواج أنموذجا –، **مجلة التراث**، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

تاريخ الإستقبال: 2017/10/21

تاريخ التحكيم: 2018/12/15

تاريخ قبول النشر: 2018/12/29

الملخص:

تفرض الأسرة الجزائرية نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى كموضوع للبحث والنقاش في الحقل السوسيولوجي، فكان من الواجب الاهتمام بها ودراستها ورصد ما تتعرض له من تغيرات، بغية فهم انعكاسات التغير الاجتماعي في بنائها وكذا في وظيفتها وعلاقاتها، ولعل من أهم مظاهر التغير ما يتصل بقيم الزواج، لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة التعرف على أهم التغيرات التي حدثت في قيم الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

التغير الاجتماعي، القيم، التغير القيمي، الأسرة، الزواج، الاختيار للزواج.

Abstract:

The Algerian family today is imposing more than ever before as a subject for research and discussion in the sociological field. It was necessary to pay attention to it, to study it , and monitor its changes in order to understand the implications of social change in its construction, function and its relation.

This paper aims at identifying the most important changes that have occured in the selection of values in the Algerian society as a result of the changes related to the values of marriage.

Key words:

Social change, Value, Value change, Family, Marriage, Choice of marriage.

مقدمة:

لا جدال في أن العالم شهد ويشهد في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تحولات عميقة وموجات عديدة من التغير مست جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والتربوية، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى العالم ككل، هذه التحولات أصبحت أكثر سرعة –من أي وقت مضى– حتى بمقاييس عصر السرعة، لدرجة أن جيلا واحدا قد يعايش عدة أنماط من التحولات الاجتماعية.

والمجتمع الجزائري ليس ببعيد عن هذه التغيرات المتسارعة، والتي انعكست على مختلف قيمه الاجتماعية والثقافية الأمر الذي نجم عنه تغيرا في قيمه الأسرية، –ذلك أن أي تغير يطرأ على المجتمع ينعكس وبصورة مباشرة على نظمه ومؤسساته– ولما كانت الأسرة إحدى هذه النظم بل أهمها فإنها تخضع للتغير أيضا، وهناك شبه إجماع بين الدارسين والمهتمين بالأسرة بأن أثار التغير تبدوا جلية وواضحة فيها على اعتبار أنها الخلية الأساسية للمجتمع، إذن فالأسرة الجزائرية اليوم وكنتيجة حتمية للتغيرات المتسارعة وموجات العولمة الجارفة عرفت تغيرا في بنيتها ووظيفتها والعلاقات التي تربط بين أعضائها، والأخطر من هذا كله هو أن التغير طال أحد أهم وظائف الأسرة ألا وهو إنتاج القيم والمحافظة عليها وتوريثها ونقلها من جيل لآخر، حيث برزت أنماط ثقافية واتجاهات وسلوكات وقيم جديدة دخيلة على عاداتنا وتقاليدنا، مع اختفاء لكثير من القيم التي كانت تميزها ولفترة طويلة مما يوحي بوجود صراع قيميا داخل الأسرة الجزائرية.

وباعتبار الزواج أساس بناء الأسرة وأهم حدث لدى الأسرة الجزائرية تأثر هو الآخر بالتغيرات التي عرفتها، حيث عرف تغيرا ملحوظا في عادات الاحتفال به وكذا السن المناسب للزواج وأهم شيء هو التغير الحاصل في قيم اختيار الشريك على اعتبار أنها الخطوة الأولى والأساسية للزواج والتي يترتب عليها نجاحه واستقراره.

وعلى اعتبار أن الاختيار للزواج لا يتحدد برغبات الفرد المعني بالزواج فقط بل يشمل أيضا معايير وعادات وقيم المجتمع العام، فإننا في هذه الورقة التي بين أيدينا نسعى إلى إبراز ورصد أهم مظاهر التغير التي حدثت في قيم الاختيار للزواج في الأسرة الجزائرية.

أولا –قراءة في مفاهيم الدراسة: سنحاول تسليط الضوء على عدد من المفاهيم الواردة في المقالة وبشكل مختصر:

1–التغير الاجتماعي:

التغير من السمات التي لزمت الإنسانية بل من السنن المسلم بها، ويعني التغير في اللغة هو التحول والتبدل، وهو الاختلاف بين حالتين –حالة قديمة وحالة جديدة–، وحينما تضاف كلمة اجتماعي :"والذي يشير إلى أي سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين"[1] فإن المعنى يشير إلى التغير الذي يحدث داخل المجتمع –عناصره، نظمه، عملياته والعلاقات بين عناصره –، كما ويعرف بأنه "كل تغير

يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التغير ايجابيا أي تقدميا، وقد يكون سلبيا أي تخلفا"[2]. فالتغير الاجتماعي على ذلك هو التحول في-الأبنية أو النظم أو العلاقات-الاجتماعية، بمعنى أنه يشير إلى جميع التحولات الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمع من المجتمعات، من خلال سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن والتي يكون لها نتائجها على هذا البناء الاجتماعي وللتغير الاجتماعي مصدرين هما: المصدر الداخلي والذي ينبع من داخل النسق الاجتماعي وإطار المجتمع نفسه، كما وقد يكون المصدر خارجيا حيث يتأتى من خارج المجتمع.

2-القيم:values:

إذا كانت دلالة مفهوم التغير تثير العديد من الالتباسات الابستمولوجية فإن مفهوم القيم بدوره يكتنفه نوع من عدم الوضوح، ولعله من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضا ذلك: لارتباطه بعدد من المفاهيم الأخرى كالاتجاهات والمعتقدات والمعايير والسلوك والعادات والدوافع والرغبات، والتي كثيرا ما يحاول استخدامها في مقام واحد، وأيضا لوقوعه على أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم (الفلسفة، علم النفس، علم النفس الاجتماعي، الاقتصاد، علم الاجتماع...) ولقد ظل الاهتمام بالقيم من طرف علماء الاجتماع مهملا ولمدة طويلة مقارنة مع ما كان يحدث في مختلف الفروع المعرفية الأخرى وخاصة علم الاقتصاد وعلم النفس الاجتماعي، "ويفسرE.G.jundy هذا العزوف عن دراسة القيم بقوله: "كان علماء الاجتماع حتى عهد قريب يعتقدون أن دراسة موضوع القيم من شأن الفلاسفة وحدهم، ولذلك لم يعيروها أي اهتمام وتركوها للفلاسفة، وواضح أننا مصابون بفوبيا اجتماعية من ناحية القيم، سببها الأساسي اعتقادنا أن دراسة القيم لا يمكن أن تكون (علمية) بمعنى الكلمة"[3].

ولكن سرعان ما حظي مفهوم القيمة في الدراسات السوسيولوجية باهتمام كبير فإذا ما تم تفحص مدارس علم الاجتماع المبكرة فإنه سيتم الوقوف على وجود اهتمام كبير لهذا المفهوم، حتى وان بدا في كثير من الأحيان ضمنيا وليس صراحة، ولقد اختلف علماء الاجتماع كثيرا في تفسير طبيعة القيم وأسباب تغيرها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، واختلافهم كان باختلاف الأسس التي تقوم عليها مدارسهم. والذي يجدر التركيز عليه في هذا المنحى أنه رغم هذه التباينات فإن ثمة نقاط أساسية تمثل ولو هيكلا عاما يشترك فيه العلماء في دراستهم، حيث اعتبرت القيم حقائق اجتماعية، وعنصرا أساسيا ومكونا رئيسيا في تركيب البناء الاجتماعي.

وكانت أول محاولة منظمة لمعالجة ولدراسة القيم من طرف العالمين "وليم توماس" و"فلوريان زنانيكي" وذلك في كتابهما "الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا" والذي سعيا فيه إلى التعرف على آثار هجرة الفلاحين البولنديين على التغيرات في الأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع. وكشفت الدراسة عن الدور الذي تلعبه القيم كمحددات للسلوك الإنساني، وعلاقة القيم بغيرها من الظواهر والمكونات البنائية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، والقيم

حسبهما هي: "القواعد الرسمية الظاهرة للسلوك، والتي عن طريقها تستمر الجماعة وتنظم، وتجعل أنماط الأفعال المتصلة دائمة وعامة بين أعضائها"[4].

نلحظ أنهما عرفا القيم وعالجاها في علاقتها ومقارنتها بالاتجاه (خاصة دور القيم في تحديد السلوك)، فالقيم هي موضوعات لها معنى عند أعضاء المجتمع ولكن الاتجاهات هي الخصائص الذاتية للأفراد في المجتمع نحو القيم.

وعرف بارسونز القيم: "هي تلك الجوانب من موجهات الفاعل التي تلزمه بالمحافظة على معايير معينة ومقاييس ومعايير للاختيار، حينما يكون في موقف طارئ يسمح له بالاختيار، وحينما يكون الفاعل مجبر على الاختيار فان موجهات القيمة قد تلزمه بمعايير معينة تساعده على اختياراته"[5]. فالقيم عند بارسونز تؤدي وظيفة هامة جدا في المحافظة على استقرار واستمرار البناء الاجتماعي من حيث التضامن والتماسك فهي تضفي قدرا من النظام والمعنى على سلوك الفرد ومن ثم تكبح الفوضى في المجتمع، فالفعل الاجتماعي ينطوي على توجيه قيمي ويعني ذلك أن السلوك الإنساني يجري بوحي من نسق قيمي ينظمه ويحدد جوانب فعالياته المختلفة.

أما ماكس فيبر فقد اتجه إلى جوهر علم اجتماع القيم حيث برز مفهوم القيم في عدد من الدراسات كالأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية وأنماط السلطة والبيروقراطية والعقلانية والحرية والاقتصاد والسياسة والدولة وغير ذلك من موضوعات، توضح أساسا مدى اهتمام فيبر بدراسة الفعل الاجتماعي والسلوك البشري، وقد اهتم بثلاث مسائل أساسية للقيمة وهي: القيمة كموضوع لدراسة سوسيولوجية، المنهج في دراسة نسق القيم، الدراسة التجريبية للقيم"[6] والفعل الاجتماعي عند فيبر هو سلوك يقوم به الفاعل داخل نظام اجتماعي محدد فالفرد والفعل، يمثلان الوحدة الأساسية ويسعى الفاعل لإضفاء معنى ذاتي على الفعل مراعيا سلوك الآخرين وموجها بموجهات قيمية يتحدد من خلالها ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه اجتماعيا، فالقيم هي الموجهات التي تفرض نمط أو شكل السلوك، ومهمة علم الاجتماع عند فيبر تتركز في دراسة مجموعة من القيم الأساسية التي تحدد السلوك الاجتماعي خلال مراحل معينة من التطور الاجتماعي، كما يسعى هذا العلم إلى الفهم الموضوعي للقيم الاجتماعية وتفسيرها.

واهتم دوركايم أيضا بالقيم في عدد من المواضيع نذكر مثلا حينما تناول فكرة "الضمير الجمعي" واعتبر هذا الضمير هو مصدر القيم، فالمجتمع أو الضمير الجمعي كما يعبر عنه هو المشرع الوحيد للقيم لأنه موحدها وحافظها، "ويعني هذا أن القيمة التي تتضمن الإلزام والقابلية للرغبة فيها والتي يجب أن يكون لها شيء من الموضوعية حتى يمكننا التطلع إليها، لا يوجد لها مصدر إلا المجتمع، فالمجتمع حسب ما يتصوره هو الذي يفرضها وهو الذي نتطلع إليه عندما نتعلق بها إذ انه ذات قيمية تعبر عن نفسها في الوعي الفردي من جهة وموضوع قيمي يمنح الأفراد مثلا أعلى يطمحون إليه من جهة أخرى"[7]. فالقيمة في رأيه لا تكون موضوعية وعامة إلا إذا اعتبرناها في ذاتها "قيمة جمعية" وهي لا تتصف بالاستقلالية لأن المجتمع الذي نعيش فيه هو الذي يجعلها تظهر لنا.

ولأن أية دراسة جادة لموضوع القيم لابد وأن تتبنى تعريفا واضحا ومحددا، فإن هذه الدراسة تنطلق من اعتبار القيم: هي مجموعة من المبادئ والمعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي تتجسد مظاهرها في اتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم وتعبيراتهم واختياراتهم بين البدائل المختلفة وتعتبر موجهات للأفراد تنظم علاقاتهم في المجتمع.

3-التغير القيمي:

"مفهوم التغير القيمي من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد فقد يضيق البعض استخدام المفهوم ليقتصر على بعض التغيرات في العادات والتقاليد أو التغيرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليحتوي كل التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع"[8] والتغير القيمي يشير إلى مجموع التغيرات التي قد تطرأ على منظومة القيم الاجتماعية سواء في تسلسل القيم داخل النسق القيمي أو تغير مضمون القيمة وتوجهاتها فنجد أن القيمة ترتفع أو تنخفض وقد تتبادل المراتب فيما بينها، وذلك بفعل عوامل مختلفة قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو حتى طبيعية، وقد تكون وتيرة التغير سريعة أو بطيئة، عميقة أو سطحية.

وبناءا على ما سبق نفترض أن قيم الأسرة الجزائرية عرضة للتغير (أكيد هناك ثوابت تتميز بطابع الاستمرار غير أن المبدأ العام هو مبدأ التغير)، فقد عرفت الأسرة الجزائرية جملة من التغيرات شملت: البناء والوظيفة والعلاقات الاجتماعية، ومن الصعوبة بمكان خاصة من الناحية المنهجية أن نقدم في هذه الورقة جل التحولات والتغيرات التي طالت قيم الأسرة الجزائرية، لكن حسبنا أن نشير إلى أهم القيم التي نعتقد أنها تغيرت وبصورة كبيرة، وقد تم التركيز على قيمة الاختيار للزواج كنموذج.

4-الأسرة:

من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف موحد للأسرة وذلك لاعتبارات عدة منها تأثير التطور التاريخي عليها، وكذا تأثير التخصص المعرفي وحتى التطورات الحديثة التي نجم عنها أشكال مختلفة صنفت على أنها شكل من أشكال الأسرة.

عرفها بيرجس ولوك بأنها: "جماعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني، يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلون سويا ولكل دوره المحدد كزوج أو زوجة، أب وأم، أخ وأخت مكونين ثقافة مشتركة"[9].

ويعرفها بارسونز :"بأنها نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بالشخصية، فالقيم والأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي"[10].

فالأسرة هي مؤسسة اجتماعية تتكون عادة من الأب والأم والأبناء أو بدون أبناء تربطهم قرابة دموية، وتقوم الأسرة بعدة وظائف كالإشباع الجنسي والحفاظ على الجنس البشري والتربية والتوجيه والضبط الاجتماعي والمحافظة على ثقافة وقيم المجتمع.

5-الزواج:

إذا ما حاولنا تقديم تعريف دقيق للزواج فانه سيتعذر علينا ذلك وهذا بسبب اختلاف نظرة الباحثين حوله، سواء بحسب المجتمع الذي ينتمون إليه أو العصر الذي عاشوا فيه، وحتى في القرآن الكريم لم يرد مصطلح الزواج ولا مرة بل تم

تعويضه بـ –النكاح والاستمتاع – فلا يوجد بذلك تعريف واحد بل هناك العديد من التعريفات:

"هو العلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها"[11]، ويعرفه وستر مارك:بأنه"اتحاد الرجل والمرأة اتحادا يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص"[12] وعرف في قانون الأسرة الجزائري –المادة 4-:"الزواج عقد يتم بين الرجل والمرأة على الوجه الشرعي من أهدافه

تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب".

من خلال التعاريف السابقة للزواج يمكن الوصول بأنه: علاقة تجمع بين رجل وامرأة في إطار قانوني وشرعي واجتماعي، يحمل معنى استمرار الأسرة والمحافظة على النوع البشري واستقرار العلاقات الاجتماعية، وحفظ المجتمع من الانحلال الخلقي.

6-الاختيار للزواج:

"إن الاختيار للزواج هو عملية اتخاذ قرار وهذا ما يوقع الإنسان في الحيرة إذ يسائل نفسه دائما على أي الأسس يختار وأي العوامل يغلبها على الأخرى عند الاختيار وقديما قالوا –من خيرك حيرك –"[14] وهو كذلك" سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع "[15] فالاختيار للزواج سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبات نابعة عن حاجات أساسية لدى الفرد، وعادة ما يختلف هذا السلوك باختلاف ثقافة المجتمع، فما يرتضيه مجتمع كبداية للزواج قد يرفضه مجتمع آخر.

ثانيا: الزواج – ضرورة بيولوجية واجتماعية–:

كانت الأسرة ولا تزال محل اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات الاجتماعية والإنسانية وذلك لأهميتها البالغة، فهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا، وهي نسق اجتماعي رئيسي للمجتمع وصورة مصغرة عنه، وهي من أهم النظم في المجتمع كما أنها أساس استقرار الحياة الاجتماعية، والأسرة ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل هي المصدر الرئيسي للأخلاق ولضبط السلوك، فهي الإطار الذي يتلقى فيه الفرد أولى دروس الحياة

الاجتماعية، ففيها يتم تحويل الفرد من كائن فطري بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فلا يقتصر دور الأسرة إذن على الوظيفة البيولوجية فحسب بل يمتد ليشمل الجانب الاجتماعي من خلال ما يعرف بوظيفة التنشئة الاجتماعية.

وإذا ما كانت الأسرة بهذه الأهمية فإن الزواج هو أصل الأسرة، به تتكون وتحافظ على استقرارها واستمرارها، وبذلك يأخذ الزواج نفس الأهمية إن لم نقل أكثر، "والزواج ليس مجرد متعة بقدر ما هو أداء لدور طبيعي في بناء المجتمع "[16] فهو نظام اجتماعي متعارف عليه في جميع المجتمعات وعبر مختلف الحقبات التاريخية، بل هو من أهم النظم الاجتماعية وأعظمها شأنا في حياة الأفراد والمجتمعات، يهدف للمحافظة على النوع البشري من خلال عملية الإنجاب، وحفظ المجتمع من الفساد والانحلال الخلقي فهو عفاف للنفس باعتباره وسيلة مشروعة للإشباع الجنسي، كما ويعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع لخلقه أواصر القرابة والتعارف عبر المصاهرة، فهو يضمن للمجتمع تماسكه وتضامنه، فأساس استمرار المجتمع هو الأسرة وأساس تماسك واستمرار الأسرة هو الزواج.

"ويرى كل من أليس وهاربر أن اغلب الأفراد يسعون إلى الزواج من اجل تحقيق هدفين أساسيين لا ثالث لهما هما: الإشباع الجنسي المنتظم والرفقة الطيبة لكي يتوفر لهم الأمن والاستقرار في نطاق الأسرة الصغيرة التي تجمع كل زوجين في ظلها"[17] بينما يرى بومان "أن الناس يتزوجون لعديد من الأسباب مجتمعة أو لسبب واحد وأكثر ويمكن أن نجمل تلك الأسباب فيما يلي: الحب، الأمان الاقتصادي، الرغبة في حياة المنزل والأولاد، الأمان العاطفي، تحقيق رغبة الوالدين، الهرب من الوحدة، المشاركة، الهرب من أوضاع غير مرغوب فيها في منزل الأسرة، إغراء المال، وجود الصحبة والصداقة، الحماية، تحقيق مركز اجتماعي معين، المغامرة"[18].

وعرف الزواج عبر التاريخ أشكالا مختلفة وصورا متعددة ففي الثقافات القديمة كان يتم عن طريق الشراء أو التبادل أو التعاقد أو ملك اليمين أو حتى بالقوة –السبي–، وقسم فريدريك انجلز الزواج تاريخيا إلى ثلاث أقسام :[19]

الزواج الجماعي: الذي رافق مرحلة التوحش التي مر بها المجتمع البشري.

الزواج الثنائي: الذي رافق المرحلة البربرية التي مر بها المجتمع البشري.

الزواج الأحادي: الذي رافق مرحلة المدنية خصوصا المرحلة الإقطاعية والمرحلة الرأسمالية.

وعلى العموم فإن شكل الزواج متعلق بعملية الاختيار الزواجي، وهي أول خطوة في الزواج وهذا يعني أن المعروض كثير وعلى الفرد أن ينتقي ويختار، ويشبه الكثير من علماء الاجتماع هذه العملية بعملية يحكمها نسق السوق بكل متغيراته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بحيث تلعب المفاضلة دورا فعالا فيه، و بعبارة موجزة إن الاختيار للزواج سلوك اجتماعي يتضمن عملية الانتقاء من بين المعروض وأن أساس الانتقاء يتأثر إلى حد بعيد بأنماط الثقافة السائدة.

ويتحكم في هذه العملية مبدأين أساسيين وهذا في جميع الأنماط الثقافية المختلفة وهي:[20]

مجال الاختيار: ويتحدد بعاملين هما: العدد ودائرة الاختيار :من داخل الجماعة أو خارجها.

أسلوب الاختيار: الأسلوب الوالدي أو الذاتي.

ووفقا لهذين المبدأين عرفت المجتمعات الإنسانية أشكالا متنوعة من الزواج يمكن إجمالها كالتالي:

أ: حسب معيار التعدد: نجد: *الزواج الأحادي أو المونوجامية *الزواج التعددي أو البوليجامية *زواج المجموعة.[21]

ب: حسب أسلوب الاختيار: ويكون شكل الزواج إما بالاختيار الفردي الذاتي، أو من خلال الاختيار الوالدي.

ج: حسب معيار الاختيار: ويكون شكل الزواج إما داخليا أي من داخل الجماعة التي ينتسب لها الفرد، وإما خارجيا من خارج الجماعة التي ينتسب لها الفرد.

ومما لا شك فيه أن لكل مجتمع طرق وأساليب وقواعد في اختيار الشريك تنطلق أساسا من طبيعة واقعه الاجتماعي والثقافي، فلنا أن نتساءل ما هي هذه القواعد والأساليب في الأسرة الجزائرية التقليدية؟ وما هي التغيرات التي طرأت عليها في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري؟.

ثالثا: الأسرة الجزائرية والتغير في النظام الزواجي

إن التغير الاجتماعي ظاهرة عامة وملازمة لجميع المجتمعات، والنسق الأسري لا يستثنى من هذه القاعدة، فنتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات نتيجة التحضر والتصنيع والهجرة...الخ، عرفت الأسرة تغيرات وتحولات رئيسية في بنائها وفي وظائفها، فالتغير الأسري هو ذلك الاختلاف الذي يطرأ على أدوار ووظائف أفراد الأسرة وكذلك الاختلاف الحاصل في تركيبتها وبنائها، وعادة ما يكون هناك إشكال في تقييم أثر التغيرات في بنية ووظائف الأسرة، فلا ريب أن أنماط التغير تتباين وأن أثار التغير لن تكون واحدة في جميع المجتمعات، ولكن إن لم يكن هناك توحد فإن الأمر لا يمنع من تجاهل حدوثها، وعادة ما يكون هناك أيضا إشكال في إبراز العوامل الأساسية المفسرة للتغير الأسري، فجل الكتابات السوسيولوجية المعاصرة تؤكد أن إبراز عامل واحد واعتباره عامل مستقل في عملية التغير غير صحيح وغير مجدي ذلك لأن هناك عوامل كثيرة ومتعددة تدفع بعملية التغير الأسري.

وعرف المجتمع الجزائري عدة تحولات بفعل عوامل التحديث والتصنيع والنزوح الريفي والانتشار السريع لتقنيات الإعلام والاتصال والانفتاح الثقافي وانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل والنمو الديموغرافي...الخ، أحدثت تغيرات قيمية واسعة النطاق على البناء الاجتماعي، وكانت الأسرة أشد المتأثرين بذلك، فعرفت تحولا بنائيا ووظيفيا وعلائقيا وتعرض نسقها القيمي إلى عدة تغيرات، فقدت بعضا من قيمها الأصيلة وهمشت بعض من قيمها التقليدية وظهرت للعيان قيم أخرى دخيلة أو هجينة، الأمر الذي جعل من الأسرة الجزائرية تعيش في حالة من الصراع ومن الازدواجية بين ما هو تقليدي وما هو عصري، وثمة صعوبة في الإحاطة بجميع مظاهر التغير الاجتماعي التي ظهرت على الأسرة الجزائرية كما ولا يمكن حصرها في فترة زمنية واحدة، غير أن ما هو مؤكد أن الأسرة الجزائرية التقليدية كانت تتميز بعدة خصائص سوسيولوجية كالامتداد ويقول بيار بورديو في هذا الصدد "الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية، وهي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج وأولادهم، ولكنها تضم أيضا كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي "[22] أما اليوم فإن الأسرة الجزائرية في مرحلة انتقالية من النظام

الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي وهذا انعكاس مباشر لطبيعة وشكل الزواج الحديث الذي يعرفه المجتمع الجزائري.

وقبل الخوض في إبراز أهم التغيرات التي حدثت لنظام الزواج في الجزائر علينا أن نقر أنه بالرغم من سهولة الحديث في موضوع مماثل في المواقف العادية إلا أنه صعب المنال من الناحية العلمية والأكاديمية، ذلك أنه مرتبط أشد الارتباط بالتغيرات التي طالت الأسرة الجزائرية، فهو يستلزم الغوص في دراسة هذه التغيرات وأهم العوامل التي ساعدت على ذلك [والباحث السوسيولوجي يفترض أن عوامل التغير مترابطة ومتشابكة ومتفاعلة مع بعضها البعض] ومعالجة هذا التغيرات لهو أمر شائك ويستدعي متسعا من الوقت ولا تسعنا هذه الورقة للإلمام به.

من الاختيار الداخلي إلى الاختيار الخارجي ومن الاختيار الوالدي إلى الاختيار الذاتي :لماذا وكيف ؟:

لا يزال الزواج أهم حدث في حياة الأسرة الجزائرية تقليدية كانت أو معاصرة، ولعل المثل الشعبي الشهير القائل بأن *زواج ليلة تدبا رو عام * لهو خير دليل على ذلك –وإن كان ما يعنيه هو ترتيبات العرس–إلا أن معناه الأساسي أعمق من ذلك بكثير، فمهمة الشروع فيه وإتمامه من المهام الصعبة سواء للمعني بالأمر أو للأسرة على حد سواء.

وإن أول وأهم خطوات الزواج هي عملية الاختيار الزواجي فهي تعتبر الأساس والقاعدة الرئيسية له ويتوقف عليها نجاح هذا البناء من عدمه، "والاختيار للزواج سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص، بل وفق معايير المجتمع أيضا، سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو كانت تلك المعايير مستترة في شكل توقعات ومرغبات في أن يسير الاختيار للزواج وفق اتجاه معين"[23]فهذه العملية تقوم على مجموعة من القيم والمعايير والمحددات تختلف باختلاف الثقافات وحتى داخل الثقافة الواحدة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه العملية ليست بمعزل عن التغيرات الاجتماعية الحاصلة، ففي المجتمع الجزائري ونتيجة للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية حدث تغيرا قيميا في أسلوب الاختيار الزواجي.

والملاحظ اليوم أن الزواج في المجتمع الجزائري بدأ يتخذ شكلا مغايرا عن الشكل التقليدي ويتخلى شيئا فشيئا عن قيمه وعاداته وتقاليده ويجاري هو الآخر العصرنة، فبعدما كان الزواج التقليدي يتسم بسمات تميزه وتطبعه بطابع خاص، تتجلى تلك السمات في خضوعه التام لعادات اجتماعية معينة تتضمن قيما خاصة، فمثلا في مراسيم الزفاف والتي كانت تتم مباشرة بعد الخطبة والتي لا تستمر طويلا، كانت تتميز بالبساطة وبتقديم أطباق تقليدية –تختلف باختلاف المنطقة– وكان حفل الزفاف عادة ما يتم في بيت أسرة الزوج والزوجة ويحضره القريب والبعيد بل كان أهم مناسبة للّم شمل العائلة الكبيرة، وكان الزفاف عادة يدوم سبعة أيام بلياليها، أما اليوم فحدث ولا حرج عن البذخ والترف وكثرة التباهي في الطعام والحلويات، وأصبح الزفاف يقام في الفنادق وقاعات الحفلات الخاصة ويحضره المقربون فقط الأمر الذي جعل من العلاقات القرابية تتقلص أكثر فأكثر بل وتنقطع في كثير من الأحيان.

ومن التغيرات الملحوظة أيضا على الزواج الجزائري هو ارتفاع سن الزواج سواء للذكر أو الأنثى، ففي المجتمع التقليدي كان الزواج يمارس بشكل طبيعي عند الرجل والمرأة عند بلوغهما السن المطلوبة المحددة اجتماعيا، فكان

الزواج يتم في سن مبكرة جدا خاصة في الريف نظرا "لتوفر العمل عند كل الشباب وهو العمل الزراعي الذي يدعوا بالضرورة إلى الرغبة في الزواج المبكر"[24]، وللزواج المبكر قيمة عالية، وكان سن زواج الأنثى في حدود 16-18سنة وكانت العادة في الريف أنه متى نضجت الأنثى ووصلت سن البلوغ كانت جاهزة للزواج وزواجها مبكرا ستر لها وفرصة أكبر للإنجاب، أما إذا ما ازداد سنها تقلصت فرصتها في الزواج ونقصت قيمتها وقلّ شأنها، أما عن الذكر فالمعدل العام لا يتجاوز 22سنة وفي كثير من الأحيان قد يتزوج وهو لم يؤد بعد الخدمة الوطنية فيترك زوجته مع أهله ويذهب لتأديتها.

وكانت مسؤوليات الزواج كلها ملقاة على عاتق الأسرة سواء ما تعلق بالشق المادي كتوفير المهر ومصاريف الزفاف أو ما تعلق بالشق المعنوي كالبحث عن الشريك، فلم يكن الشباب يعاني من مشكل تأخر الزواج أو حتى بما يعرف اليوم بالعزوف عن الزواج، ولكن ومع التحولات والتغيرات المتسارعة ارتفع معدل سن الزواج كثيرا خصوصا في المدن، ونظرة تحليلية لظاهرة تأخر الزواج أو العزوف عنه تقودنا إلى حصر أسبابها في جملة من النقاط نحاول تلخيصها فيما يلي:

الأسباب الاجتماعية وترتبط أساسا بغياب دور الأسرة ومعها مؤسسات التنشئة الاجتماعية في توعية الأفراد وتنشئتهم على تحمل المسؤولية وعلى فهم معنى الزواج وأهميته وأهدافه، هذا ناهيك عن ضعف الوازع الديني في غياب أساليب الوعظ والإرشاد والحث على الزواج فالزواج في الإسلام هو نصف الدين والملاحظ أن شباب اليوم ابتعد كثيرا عن قيم ديننا الحنيف وأصبح أكثر ارتباطا وتأثيرا بوسائل الإعلام والاتصال الحديثة وما تبثه من سموم فتولدت قيم ومظاهر سلوكية غريبة عن ثقافتنا-اتجاهات متصلة بالحب والجنس-كانتشار الصداقة بين الجنسين وأصبح من الممكن للشباب إقامة علاقات خارج إطار الزواج الأمر الذي انجر عنه غياب الثقة بين الجنسين فترى كل منهما يلجأ إلى الحيطة في التعامل مع الأخر جميع هذه الأمور غيرت نظرة الشباب نحو الزواج. ضف إلى هذا انتشار التعليم ومجانيته جعل من فرص الوصول إلى التعليم العالي أمر سهل المنال وللغالبية العظمى، وقراءة بسيطة لأعمار الشباب أثناء التخرج من الجامعة قد يصل إلى 21-22سنة على أقل تقدير، هذا إذا لم يتموا دراساتهم العليا (ماستر –دكتوراه)، وأصبحت الأنثى في وقتنا الحاضر أكثر إصرارا على متابعة التعليم وأكثر إصرارا أيضا على العمل الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع متوسط سن الزواج، هذا وإن على الذكور واجب الخدمة العسكرية ثم رحلة البحث عن العمل وتوفير مبلغ كاف من المال لمستحقات المهر وتوابعه....، وبذلك قد يصل سن الزواج في حدود 30سنة.

وإذا كانت طول فترة التعليم يؤخر سن الزواج فإنه من ناحية أخرى يكوّن لدى الشباب المتعلم قيم وأفكار جديدة تتعلق بعملية الاختيار، فمن مظاهر التغير الأسري التي حدثت بفعل التعليم هو اكتساب ثقافة وقيم جديدة، فبعد فتح مجال التعليم للجنسين وإدماجهم في عملية التنمية الاقتصادية، أحدث تغير كبير في المكانة الاجتماعية سواء للرجل أو للمرأة، فبعدما كانت السلطة في يد الوالدين أو كبير العائلة استطاع المتعلمون اليوم التحرر من قيود هذه السلطة وأصبحت الأنثى بالأخص أكثر وعيا بحقوقها، فللتعليم دور أساسي في خروج المرأة للعمل مما يؤمن لها استقلالا ماديا واجتماعيا، ومن ثم تغير في توزيع الأدوار داخل الأسرة، الأمر الذي أخر كثيرا في سن الزواج بسبب

سنوات الدراسة وكذلك البحث عن منصب عمل وعن شريك ملائم وكثيرا ما ترفض المتعلمة من هو أقل منها في مستوى التعليم تعاليا عليه أو خوفا من أن يمنعها من العمل والذي لا يمكنها التنازل عنه، كما ويتجنب الشباب التقدم لفتاة متعلمة خوفا من نفس الأسباب، هذا ناهيك عن الأسباب الاقتصادية وتشمل (غلاء المعيشة، قلة الدخل الفردي، انتشار ظاهرة البطالة ولعلها أهم سبب فهي تجعل الشاب يؤجل الزواج إلى غاية الحصول على عمل مناسب، أزمة السكن وهي من أهم عوائق الزواج أيضا ذلك أنها أصبحت شرطا ضروريا فالأزواج الجدد يحبذون السكن المستقل ومع مشكل السكن الذي تعرفه بلادنا فإن الأمر قد يزداد تعقيدا، ارتفاع تكاليف العرس، المغالاة في المهور والتي تتزايد يوما بعد يوم وأصبحت تؤرق الجميع وأصبح المهر مصدر ضغط اجتماعي واقتصادي للرجل. ولكن هذا لا يعني اختفاء أو اضمحلال الزواج المبكر ففي بعض مناطق الوطن خاصة الريفية منها لا يزال قائما لحد اليوم.

هذا وإن الزواج في الماضي كان يتم بطرق تقليدية وكان أسلوب الاختيار الوالدي هو الغالب والمسيطر، فالزواج من الوظائف المهمة التي تسند للأهل أو أحد الأقارب كالعم والخال ...، عوضا عن المعني بالأمر الذي يمتثل للأمر الواقع دون مناقشة فالعادات والتقاليد المتبعة تفرض ذلك "فالفرد في المجتمعات العربية كفرد لا قيمة له إلا في العائلة فهو يعمل من أجل العائلة ويتزوج من أجل العائلة وينجب من أجلها ولهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه وتعين المسموحات والممنوعات"[25] فيجد الفرد نفسه مشدودا إلى العائلة ويصعب الابتعاد عنها أو الخروج عن طوعها، وعادة ما يتم اختيار الشريكة من جماعة القرابة أو من نفس المكانة الاجتماعية، وفي كثير من الحالات لا يرى الزوجان بعضهما إلاّ ليلة الزفاف لأن المجتمع الجزائري كان جد محافظ ويرفض الاختلاط، وفي بعض الحالات قد يجد الرجل بعد عودته من السفر أو الخدمة الوطنية زوجة تنتظره دون علمه.

وعادة ما كان الاختيار يقوم على مجموعة من الأسس المتمثلة في صفات مرغوب فيها من طرف الأم عادة، دون الأخذ بعين الاعتبار للمعني بالأمر، وكان الاختيار يقوم على المهارة والجدة في العمل، على الحسن والجمال، على القامة والوزن فكثيرا ما كانت المرأة الطويلة والمكتنزة الأكثر طلبا عند جداتنا على اعتبار أنها قادرة على الأعمال الشاقة، وكنتيجة للقيم الأسرية التي تقدس طاعة وحب الوالدين فإن الزوجين يذعنان للأمر الواقع دون نقاش هذا وإنّ الابن مطالب بالعيش تحت سقف العائلة.

ومع التغيرات الاجتماعية والثقافية تغيرت هذه القيمة أيضا وأصبح الأسلوب الغالب هو الأسلوب الشخصي أو الذاتي فالمعني بالأمر هو صاحب القرار الأول والأخير في عملية الاختيار، مما جعل هذه العملية تفقد طابعها التقليدي فالزواج أصبح رغبة فردية لا رغبة أسرية جماعية، فالشاب لم يعد يطلب من أهله اختيار شريكة حياته بل أصبح يأخذ بمشورتهم فقط ويسعى جاهدا لإقناعهم برأيه، ويتم الاختيار عادة في أماكن الدراسة خصوصا الجامعة أو أماكن العمل...، ففرص الاتصال بين الجنسين أصبحت أكثر وفرة من أي وقت مضى وفي غالب الأحيان يكون هذا الاختيار مبنيا على الحب والتفاهم بين الطرفين حيث برزت إلى السطح قيمة جديدة ألا وهي ضرورة التعارف والتواعد بين الطرفين قبل الزواج بل وقبل الخطوبة أيضا وهذا اعتقادا منهم بأنها تجنبهم المشاكل التي قد تقع في

المستقبل، كما وأصبح للفتاة الحق في اختيار شريك حياتها فبعد خروجها للدراسة ومن ثم للعمل وكذلك الاستقلالية المادية التي عرفتها أصبحت تدلي برأيها سواء بالموافقة أو الرفض وفقا لمكانتها الاجتماعية والثقافية.

وعادة ما يكون هذا الاختيار مرفقا بمعايير يحددها الطرفان كالجمال والتعليم أو الدين ...الخ وكنتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري، أصبح الشاب يفضل الزواج من فتاة عاملة وهذا حتى تساهم معه في أعباء المنزل وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى تنازل الشريكة ومساعدتها للخاطب ماديا كمساعدته في مصاريف الزواج أو حتى في توفير منزل إن كان بقدرتها ذلك وفي كثير من الحالات هي من تدفع أقساط إيجار السكن على اعتبار أن فكرة الاستقلالية في الحياة الزوجية أصبحت بمثابة شرط أساسي الزواج.

إذن فنتيجة للتحول الذي تعرفه الأسرة الجزائرية اليوم وسيادة الروح التحررية والاستقلالية المادية للأبناء أصبح نصيب الأهل ضئيلا جدا في عملية الاختيار، وفي هذه الحالة نجد أن الأهل ينقسمون إلى مؤيد ومعارض للفكرة، فالمؤيدون والمباركون لها يبررون ذلك بتخلصهم من عبء تحمل المسؤولية خاصة إذا ما كان هناك مشاكل بين الزوجين وبضرورة تحمل الطرفين المسؤولية الكاملة لعملية الاختيار، هذا ناهيك عن الأمور المادية التي أصبحت من مسؤولية الزوج، أما المعارضون للفكرة فأصبح شعارهم السائد أثناء القيام بمراسيم الخطبة بأنهم –خضرة فوق عشاء– والمعنى أن القرار هو قرار الابن ولم يكن لهم أي دخل فيه، فتراهم يحملون من البداية البغض والضغينة للزوجة .

وبفعل تغير قيمة الاختيار من الوالدي إلى الذاتي نجد أن قيمة أخرى قد تغيرت وهي مجال الاختيار فبعد أن كانت دائرة الاختيار في مجال ضيق –الداخلي أي جماعة القرابة فقط– أصبحت الدائرة أوسع –خارجيا– ذلك أن شكل الزواج السائد في المجتمع التقليدي الجزائري وإلى وقت قريب هو الزواج الداخلي والذي نقصد به زواج أبناء العمومة أو أبناء الخؤولة وعادة ما يتفق الآباء على هذا الزواج في سن مبكرة ودون علم للصغار بذلك، وينتشر هذا الشكل بصفة كبيرة في الريف ذلك أنه تسكنه الكثير من العائلات التي تربطها صلة الرحم والقرابة، فكان الزواج الغالب يتم في إطار جماعة القرابة وذو نمط داخلي –العم والخال –وقد يتجاوز ذلك إلى الأهل كما وقد يصل إلى ما يعرف بالكصة وهو زواج بالتبادل كأن يزوج الشاب أخته لأحدهم على أن يبادله هو الأخر أخته كزوجة له، وللزواج الداخلي دوافع قوية أهمها التماسك العائلي والمحافظة على النسق القرابي.

وعادة ما يرجع تفضيل زواج الأقارب للأسباب التالية:[26]

-العلم بأخلاق الفتى والفتاة .

– شعور الوالد بدرجة أعلى من الثقة والاطمئنان عندما يزوج ابنته بابن أخيه أو ابن أخته لأن ابن العم أو ابن العمة سيحافظ عليها أكثر من الغريب.

– أكثر ضمانا وتجنبا للطلاق في حالة عدم الانسجام وعند إصابة الزوجة بمرض أو عدم إنجابها فالزوج مسئولا عنها.

– وسيلة للمحافظة على الروابط الدموية.

- تركيز الثروة.

وعلى الرغم من التمسك بهذا الأسلوب في بعض المناطق إلا أن الزواج خارج دائرة القرابة أصبح أكثر انتشارا، فنظام الزواج الداخلي تقلص وبشكل كبير جدا، فقد صاحب حركة التصنيع والتحضر والنزوح الريفي تغيرات كثيرة لحقت بأفكار وقيم النظام القرابي، الأمر الذي منع الأسرة من التشعب والامتداد وأضعف شعور الأفراد بالارتباط القرابي فضعفت العلاقات القرابية وازدادت الفجوة اتساعا بين الأسرة النووية وأقاربها لدرجة أن أصبح أبناء العمومة لا يعرفون بعضهم، فتلاشى شيئا فشيئا ما كان يشيع من قيم في الأسرة الممتدة خصوصا ما تعلق بالزواج الداخلي.

وأصبح الأبناء وحتى الآباء يفضلون الزواج من خارج جماعة القرابة اعتقادا منهم بأن الزواج الخارجي أكثر نجاحا ويسمح بتجنب المشاكل التي قد تقع بين العائلتين إذا ما تعرض هذا الزواج للمشاكل أو حتى إذا ما فشل، وكذلك تجنبا للأمراض أو الإعاقات التي قد يصاب بها أبناء هذا الزواج وهذا ما أكدته الكثير من التجارب الحياتية والأبحاث الطبية، وأيضا رغبة الكثير من الشباب في توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية وعدم حصرها في الأقارب.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق فان المجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات تعرض لعدة تغيرات وتحولات عبر فترات ومراحل تاريخية ساهمت فيها عوامل متعددة ومتفاعلة مست بالأساس تركيبته البنائية والقيمية، ولا شك في أن هذا التغير الاجتماعي وصل مداه إلى جميع مؤسسات المجتمع بما فيها الأسرة، هذه الأخيرة التي عرفت تغيرات جوهرية في بنائها ووظائفها، وثمة صعوبة في الإحاطة بجميع التغيرات الحاصلة في الأسرة الجزائرية، لكن المؤكد أن نظام الزواج في الجزائر شهد تغيرات كبيرة وبدت تأثيراتها أكثر وضوح في عملية اختيار شريك الحياة، ويمكن تلخيص أهم التغيرات في: ارتفاع سن الزواج حيث لا يتقدم الشباب اليوم إلى الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة والحصول على عمل مناسب، الحرية المطلقة في اختيار الشريك المستقبلي على اعتبار أن الزواج مسألة شخصية، توسع دائرة الاختيار وتحوله من زواج داخلي إلى زواج خارجي والاتجاه نحو زميلة الدراسة أو العمل، التأكيد الكبير عل الحب والتفاهم كأساس للزواج.

ومجمل القول أن التغير الذي طرأ على الزواج في الأسرة الجزائرية هو أحد مؤشرات التغير الأسري.

الهوامش:

1-محمد عاطف غيث وآخرون: البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1997، ص410.

2-الدقس محمد: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1996، ص19.

3-فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية (مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص17.

4-محمد احمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص80.

5-المرجع السابق: ص 108.

6-المرجع السابق: ص76.

7-الربيع ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر، بين النسبية والمطلقة، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980، ص215.

8-محمد احمد بيومي: مرجع سابق، ص 80.

9-عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص17.

10-فرج محمد سعيد: البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص246.

11-ميشيل دينكن : معجم علم الاجتماع: ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980، ص138.

12-محمد سفوح الأخرس: ترتيب العائلة العربية ووظائفها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، دت، ص174.

13-سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ط2، ص22.

14-المرجع السابق: ص27.

15-محمد السويدي: محاضرات في الثقافة والمجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص77.

16-عمر ماهر محمود:سيكولوجية العلاقات الزوجية، دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، 1992، ص72.

17-سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص18.

18-الحسن إحسان محمد: العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1985، ص36.

19-عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999، ص.123

20-سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص57.

21- Piere.Bordieu : Sociologie de L'Algérie. 6edition; 1980, p1.

22-سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص15.

23 –Frantz Fanon, sociologie d'une révolution ; petite collection Maspero ; paris, 1972, p100.

24-محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1962، ص93.

25-عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص128-129.

قائمة المراجع:

محمد احمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

محمد السويدي: محاضرات في الثقافة والمجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

محمد عاطف غيث وآخرون: البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر ،1997.

محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1962.

محمد سفوح الأخرس: ترتيب العائلة العربية ووظائفها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، دت.

ميشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980.

الدقس محمد: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1996.

الحسن إحسان محمد: العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1985.

الربيع ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر، بين النسبية والمطلقة، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980.

سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1981.

عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999.

عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

عمر ماهر محمود: سيكولوجية العلاقات الزوجية، دار المعرفة الجامعية، ط2،مصر، 1992.

فرج محمد سعيد: البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص246.

فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية (مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.

المراجع باللغة الأجنبية:

Frantz Fanon, sociologie d’une révolution ; petite collection Maspero ; paris, 1972.
Piere.Bordieu : Sociologie de L’Algérie.6edition ; 1980.

كل الحقوق محفوظة